النساء العائلات والفقر: قراءة في أدبيات تأنيث الفقر في السعودية

د. نورة فرج المساعد ●

الملخص:

تقوم هذه الدراسة على استعراض التراث النظري في مسألة تأنيث الفقر في المجتمع السعودي. فمنذ ظهور المصطلح في كتابات بيترسون في العام 1987م تعددت الدراسات والأبحاث التي تتناول النساء الفقيرات في محاولة لتحديد سمات وخصائص وأسباب فقر النساء. أيضا تعددت الدراسات في الكثير من المجتمعات ما بين مؤكد ومنتقد لهذا المصطلح.

تهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على وجود ظاهرة تأنيث الفقر في المجتمع السعودي، وذلك لما تعكسه إحصاءات الجهات ذات العلاقة بأن النساء هن النسبة الأعلى من مستفيدي الضمان الاجتماعي. تهدف الدراسة كذلك إلى الكشف عن سمات النساء الفقيرات والمتمثلة في: الأرامل بالمرتبة الأولى والمتزوجات منهن لا يعمل أزواجهن، يعشن في أسر متوسطة ويبلغ متوسط عدد أطفالهن خمسة أطفال، تضم أسرهن مطلقات وأيتاماً، يقمن بإعالة أسرهن لكونهن أمهات يتحملن مسؤولية التربية والعناية بالأبناء، ليس لهن دخل ثابت وتشكل إعانة الدولة المصدر الأساس للدخل، أميات أو ذوات مستوى تعليمي متدنٍ ولا تتوفر لمعظمهن مهارات تمكنهن من استخدامها لتوفير دخل إضافي كما أنهن يمتلكن المنزل الشعبي الذي يسكن فيه أو يسكن في مساكن مستأجرة.

الكلمات الأساسية: تأنيث الفقر، فقر المرأة، الفقر في السعودية، النساء العائلات، سمات وخصائص النساء العائلات

● أستاذ مشارك، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز

المقدمة:

إن النقاشات والدراسات الحالية التي تأخذ من الفقر موضوعاً لها تعكس وباستمرار استخدام مصطلحات ومفاهيم مثل تأنيث، تهميش، أدنى من طبقة والثقافة الفرعية في إطار طرحها لمشكلة الفقر. هذه المصطلحات والمفاهيم كما يناقش ماركليند (1990)[1] لا تنطلق من إطار نظري واحد متفق عليه ولكنها في الوقت نفسه أيضا، لا تنطلق من مواقف متضاربة في تفسيرها للفقر. فبالتركيز على التفسيرات ذات العلاقة ب "تأنيث الفقر" يمكن القول إنها في مجملها لا تتعارض مع غيرها من النظريات المفسرة للفقر على الرغم من تركيزها على النساء.

تناقش تشانت (1996)[2] بأن الأسر التي تعيلها نساء أصبحت مجال اهتمام وبحث بين الكثير من الباحثين إلا أنه على الرغم من ذلك لا يمكن تحديد إلا القليل من النظريات التي تفسر ظهورها أو أبعادها، حتى إن الأسر المعالة من قبل نساء لم تحتل مكانة أساسية داخل النظريات التي تناقش بناء وشكل الأسرة. ويرجع ذلك كما تدعي تشانت[3] إلى أن الإهمال النظري للأسرة التي تعيلها إمرأة يرجع إلى أن التركيز التقليدي للنظريات على حجم وتركيبة الأسرة في ظل انتشار التصنيع والتحضر أكثر من الاهتمام بالقيادة أو الإعالة للأسرة. ولذلك قد لا يكون من المستغرب أن تكون النظرة إلى الأسرة التي تعيلها إمرأة على أنها أسرة خارجة عن المألوف.

النساء العائلات لا يشكلن وحدة متجانسة وإن وجود هذه الظاهرة لا يقتصر على الطبقات الفقيرة بل توجد وبشكل ملحوظ في الطبقات المتوسطة أيضا، هذا ما قدمته تشانت في كتاباتها المتعددة عن «تأنيث الفقر» ([4]1996، [5]1997، [6]2003، [7]2007، [8]2008). تناقش تشانت (2006)[9] و مايرز وجيل (2004)[10] أيضا أن معظم ما تقدمه دراسات «تأنيث الفقر» استند على دراسة النساء الفقيرات في المدن، ولذلك فإن معرفتنا عن النساء والفقر في القرى وبعيدا عن المدن قليل جدا. إن الصورة النمطية الإيجابية للحياة في الريف ما هي إلا أسطورة، فسكان الريف يشكلون على سبيل المثال ثلث الفقراء في الولايات المتحدة الأمريكية. السكان في الريف بشكل عام أكبر سناً وأقل تعليما، وما بين النساء العائلات لأسر ريفية ما يعادل نصفهم يشكل دخلهم أقل من حد الفقر، وما يعادل ثلثي الأسر الريفية بأطفال تحت سن السادسة، و 60 % من الأسر بأطفال تحت سن الثامنة عشرة، جميعهم يعيشون على دخل أقل من حد الفقر. ومن بين كبار السن في الريف، 30 % منهم فقراء في مقابل 15 % من كبار السن في المدن.

أما عن الخصائص الشائعة لتأنيث الفقر (2008)[11] فقد لخصتها تشانت في التالي: إن

النساء الفقيرات أكثر عددا من الرجال الفقراء، إن النساء يعانين من الفقر المطلق بحيث يواجهن فقرا أعمق وأشد من فقر الرجال، النساء أكثر عرضه للسقوط في الفقر وللمعاناة من استمرار الفقر على المدى البعيد، فقر المرأة آخذ بالتزايد بنسبة أكبر من فقر الرجل، النساء يواجهن عقبات كبرى عند محاولة التخلص من الفقر، يرتبط تأنيث الفقر بحالة النساء العائلات، النساء العائلات هن أفقر الفقراء وأخيرا النساء العائلات ينقلن الفقر لأبنائهن.

مشكلة الدراسة :

يؤثر الفقر على المرأة الفقيرة بصورة تتجاوز الجانب الاقتصادي ونقص الدخل، فهي وإن كانت تتعرض للظروف الاقتصادية نفسها التي يتعرض لها الفقراء من الرجال؛ إلا أنها تعاني من تحيزات ثقافية واجتماعية تحد من حركتها وإمكانية خروجها من دائرة الفقر، حيث تعيش المرأة السعودية الفقيرة في ظل نظام اقتصادي ثقافي اجتماعي يساهم بشكل كبير في إنتاج فقر المرأة فضلاً عن ترسيخه واستمراريته.

تبحث هذه الدراسة في ظاهرة تأنيث الفقر في المجتمع السعودي من خلال استعراض الأدبيات التي تناولت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنساء الفقيرات وانعكاسات الفقر على حياتهن الخاصة والأسرية وتأثيره على دورهن في الأسرة، كما تنطلق هذه الدراسة من التسليم بأن هناك عملية تأنيث للفقر تتم بشكل مقصود أوغير مقصود في المجتمع السعودي، هذه العملية كغيرها من العمليات الاجتماعية تحتاج إلى تضافر جهود جميع الأطراف الفاعلة فيها ليتم تحقيقها، حيث يعمل المجتمع وأنظمته الاقتصادية والثقافية والأسرية على إبقاء المرأة في مكانة هامشية في المجتمع السعودي، بحيث تشكل هذه القوى نوعاً من التحالف يجعل من الحديث عنه حول عصر المرأة و الانجازات التي حققتها المرأة السعودية و دخولها مجالات جديدة في التعليم والعمل لا يمت بصلة لحياة الفقيرات اللاتي لم ولن يستفدن على ما يبدو من كل تلك التطورات في حياة المرأة السعودية، فهن أبعد ما يكن عن الاستفادة من التغيرات الحاصلة في الوقت الحالي والتي تعكس توجهاً رسمياً نحو تحسين وضع المرأة السعودية بشكل عام، من توسيع مجالات العمل الخاصة بالمرأة أو فتح باب الابتعاث الخارجي أو تسهيلات تقدم لسيدات الأعمال من أجل تخفيف معوقات حصولهن على تراخيص مزاولة أعمالهن الخاصة وإدارتها بأنفسهن بدون الحاجة لنظام الوكيل الشرعي الذي كان يشكل عائقا كبيرا أمامهن.

لا تهدف هذه المقاربة إلى التقليل من أهمية متغيرات فاعلة في تحليل الفقر واستدامته (مثل

الطبقة والبيئة أو مستوى التعليم والأصول الريفية – الحضرية) بقدر ما تسعى إلى الالتفات لأهمية عوامل التمييز الجندري الذي يضرب بجذوره في مؤسسات المجتمع المختلفة بدءاً من الأسرة ومروراً بجميع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أهداف الدراسة :

1. استعراض أدبيات تأنيث الفقر فيما يخص المصطلح والأسباب.
2. التعرف على ظاهرة وخط الفقر في المجتمع السعودي.
3. التأكيد على وجود ظاهرة تأنيث الفقر في المجتمع السعودي.
4. الكشف عن السمات والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء الفقيرات.

كما تتساءل هذه الدراسة عما يلي :

1. ظاهرة تأنيث الفقركما تستعرضها أدبيات الفقر من حيث التعريف والأسباب.
2. خط الفقر في السعودية وظاهرة الفقربشكل عام.
3. إحصاءات الفقر بالسعودية وماتعكسة من بيانات عن فقر النساء.
4. السمات والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء الفقيرات.

تأنيث الفقر: المصطلح والأسباب:

يدعى بريسمن (2003)[12]على أنه على الرغم من أن المتعارف عليه أن النساء أكثر ميلا لأن يكن فقراء من الرجال في معظم الدول الغربية إلا أن سبب هذه الظاهرة ما يزال مثيرا للجدل والخلاف (2010)[13]. فحول مصطلح "تأنيث الفقر" تقدم النسوية نقطة الانطلاق لمعظم وجهات النظر التفسيرية. جوهر هذه التفسيرات يقوم على حقيقة أن النساء يقعن في الفقر بصورة أكبر من الرجال كنتيجة للاضطهاد الذي تتعرض له المرأة في المجتمع، سوق العمل والأسرة. فالفقر يؤثر على النساء لأن النساء في أسفل مراتب سوق العمل ولأنهن في الغالب العائلات الوحيدات لأطفالهن. كما يركز التفسير النسوي على انهيار الأسرة النووية كسبب لانتشار الفقر بين النساء. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه لا يمكن أن يطلق عليه نسوي بالمعنى الضيق للكلمة، على اعتبار أنه يركز على الأسرة بدلاً من تركيزه على الفروق النوعية. ولكن باعتبار أن النساء أيضا يعانين من اضطهاد داخل الأسرة يصبح من الصعب تمييز هذا الاتجاه عن النسوية.

إن التفسير النسوي المرتبط بانتشار الفقر بين النساء العائلات يمكن تلخيصه في وجهتي

النظر التالية: الأولى ترتبط بمسألة بناء الأسرة. فالأمومة كما هو معروف تؤدي إلى دخل أقل للنساء، وهناك العديد من الأسباب لذلك. النساء الأمهات يتحملن مسؤولية التربية والعناية بالأطفال وهذا بدوره يأخذهن بعيدا من الوقت الذي يملكنه لتوفير دخل لهن. كذلك الأمومة تحرم النساء من القبول بوظائف تتطلب ساعات عمل طويلة أو التنقل والسفر، وهذه الوظائف في الغالب هي التي يصاحبها رواتب عالية. يضاف إلى ذلك أن الأسر التي تعيلها نساء أرامل أو مطلقات في الغالب لا يوجد بها شخص بالغ آخر يساهم في دخل الأسرة. وهذا بالتالي لا ينتج عنه قلة في دخل الأسرة فقط، ولكن أيضا تفاوت في الدخل الناتج عن أوضاع سوق العمل. فعندما يكون في الأسرة شخص بالغ واحد فقط يقوم بتوفير احتياجاتها فهذه الأسرة في الغالب ستنتهي إلى الفقر في حالة الاستغناء عن خدمات هذا العامل من قبل جهة العمل أو في حالة مرضه أو في حالة تقليل ساعات عمله، وذلك لعدم وجود من يعوض فقدان أو قلة الدخل في الأسرة.

التفسير النسوي الآخر لمصطلح "تأنيث الفقر" يرتبط بمسألة الفصل النوعي للتأهيل المهني. فإذا كانت النساء مستبعدات من المهن ذوات الدخل المرتفع فستكون النساء تبعاً لذلك ذوات دخل أقل من الرجال، وبالتالي ستتعرض الأسر التي تعيلها نساء للفقر بسبب أن النساء يشغلن وظائف رواتبها ليست مرتفعة.

وحول الطرح نفسه والمبررات التي تقدمها النسوية تناقش بيبيوفينك و جوبتا (1997)[14] وكايسين وأخريات (2011)[15] بأن التمييز الجندري والأوضاع الاجتماعية العامة التي تتعايش معها المرأة إلى جانب غياب الدعم الرسمي للأسر الفقيرة أدى إلى نقص كبير في المعلومات المتاحة عن النساء العائلات وبالتحديد في المجتمعات والدول النامية. تُرجع بيبيوفينك وجوبتا غياب معلومات وبيانات دقيقة عن الفقر بين النساء إلى مصطلح "النساء العائلات" حيث تريان:

أولا: أن الكثير من الدول تستخدم مصطلحات مختلفة مما يصعب عملية ربط البيانات ومقارنتها،

ثانيا: الغموض الذي يحيط بالمصطلح وخاصة عند ترك تحديد المسمى لأعضاء الأسرة،

ثالثا: وربما الأكثر أهمية أن مصطلح "النساء العائلات" ليس مصطلحاً محايداً فهو يحمل معاني إضافية تعكس تأكيداً تقليديا على بنية الأسرة كوحدة غير قابلة للتمييز عن نوعية السلطة أو الصراع داخل الأسرة على الموارد.

وكرد فعل للصعوبات والاختلافات في التعريف وطرق القياس، قدم الباحثون عدداً من

المصطلحات التي اُعتبرت في نظرهم أكثر فاعلية في احتواء أنواع واسعة من البناء الأسري الذي يعتمد على المرأة في الدعم. هذه المصطلحات المقترحة تشمل: الأسرة التي تعتمد على المرأة للاستمرار، الأسرة التي تقودها إمرأة، الأسرة التي تتمركز حول الأم، أسرة الأبوية المفردة أو الأسرة التي يغيب عنها الأب. وحول سبب فقر هذه الأسر تستعرض تشانت (1996)[16] ما تقدمه الدراسات من مقومات واشتراطات اجتماعية لظهور الأسر التي تعيلها النساء في المجتمعات والقائمة على:

- إن العمل والملكية مرتبط بالفرد أيا كان جنسه وليس بالأسرة ولذلك حتى في المجتمعات الأبوية التي يكون بها الإنتاج مشروعاً عائلياً جماعياً مازال للمرأة القدرة على أن تحدد ترتيبات حياتها.
- للنساء فرص مستقلة عن الرجال في الحصول على المال من خلال عملهن المباشر أو عمل أولادهن أو من خلال أرث أو من خلال المساعدات التي قد تتلقاها من مؤسسات الدولة. وبالتالي تصبح المرأة قانونياً قادرة على السكن المستقل والسيطرة على ملكيتها الخاصة.
- بعض فرص العمل المتاحة للمرأة تنسجم مع مسؤولياتها تجاه أطفالها خاصة إذا كانت هذه الفرص للعمل لا تتطلب السفر أو كثرة التنقل فإن وجد اطفال أكبر سناً يمكن أن يقوموا برعاية الأصغر منهم سناً أو إن وجدت قريبة أو صديقة يمكن لها أن تساهم في العناية بالأطفال.
- إن المرأة إن كان دخلها أقل من الرجل ففي الغالب أنها لن تستطيع البقاء لوحدها بدون رجل، أو إن كان دخل الرجل أعلى منها فهي في الغالب ستبحث عن رجل ليشاركها مسؤوليات الأسرة. ولذلك تظهر الأسر التي تعيلها النساء غالبا في الطبقات الاجتماعية الأدنى في المجتمع وخاصة بين الأسر التي يكون دخل المرأة فيها لا يقل عن دخل الرجل الذي ينتمي للطبقة الاجتماعية نفسها.
- إن النظام الاقتصادي في كل المجتمعات يقوم على الاستفادة من الفائض البشري في سوق العمل والنساء العائلات يقدمن وينتجن هذا الفائض البشري لصالح هؤلاء الذين يسيطرون على الإنتاج.

وعن العلاقة بين زيادة الفقر بين النساء وزيادة عدد الأسر التي تعيلها نساء. تشير بيترسون

(1986)[17] أن عدد الأسر الفقيرة التي تعيلها نساء يقارب نصف عدد الأسر الفقيرة، ويتضاعف عدد الأسر التي تعيلها نساء القريبة من خط الفقر بثلاث مرات على عدد الأسر الفقيرة التي يعيلها رجال وبخمس مرات على عدد الأسر التي يعيلها رجال ونساء. وبالتالي هناك امرأتان اثنتان بين كل ثلاثة فقراء بالغين، وثلاثة أرباع الفقراء هم من النساء والأطفال.

برزمان (1989)[18] في تعليقة على دراسة بيترسون "تأنيث الفقر" يؤكد على ما قدمته الدراسة من أن ارتفاع نسبة الطلاق بين النساء إحدى الأسباب المسؤولة جزئيا عن زيادة الفقر بين النساء اللاتي يقمن بإعالة أسر وذلك لأن الطلاق يحول الأسرة التي كانت تعال من قبل رجل إلى أسرة تعيلها إمرأة. فكما هو متبع في إحصاءات السكان تصنف الأسر إلى أسر مُعالة من قبل رجل وأخرى مُعالة من قبل إمرأة، وبصرف النظر عن دخل هذه الأسر أو عدد العاملين بها. وعندما يقع الطلاق وتحصل الأم على حضانة أطفالها تصبح المرأة مسؤولة عن هذه الأسرة والمعيلة لها، في حين أن الرجل المطلق والذي يسكن لوحده يصبح فردا مقيما لوحده وليس أسرة. تختلف الدراسات التي تناولت فقر النساء في تفسير هذه الظاهرة التي تزامنت مع تزايد أعداد الفقراء من النساء وخصوصا العائلات منهن، فمن الدراسات من يلقي اللوم على النساء أنفسهن في تزايد هذه الظاهرة وخصوصا اختياراتهن في الزواج، والذي هو جزء من حالة الانهيار الأخلاقي وتنامي النزعة الاتكالية والاستسلام للأمر الواقع لدى أفراد "ما دون الطبقة" والتي تتميز بكثرة الفقراء وخصوصا النساء. ومن جهة أخرى هناك من يلقي اللوم على السياسات الحكومية والتغيرات الديموغرافية. حيث تتزايد معدلات الفقر بسبب العوامل الاجتماعية والاقتصادية وتنامي ظاهرة هجران الأزواج لزوجاتهم سواء تركهم للمنزل لشكل عملي أو حتى انعدام دورهم كأرباب أسر وتهربهم من مسؤولياتهم الأسرية. يضاف لذلك تزايد معدلات الطلاق وانهيار العائلة الممتدة ووسائل المساندة الاجتماعية، ووفاة الأزواج المتزوجين من زوجات صغيرات في السن خاصة في الأماكن التي تنتشر فيها هذه الظاهرة.

قامت كل من بوفينيك وغوبتا (1997)[19] بمراجعة بيانات 65 دراسة حول "تأنيث الفقر" تم القيام بها في الفترة ما بين العام 1990 و 1995، 31 دراسة تم إجراؤها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 17 دراسة في آسيا، و16 في أفريقيا، 38 دراسة من مجموع ال 65 دراسة وجدت من خلال استخدام مؤشرات مثل الدخل الكلي للأسرة، الوصول للخدمات، ملكية الأرض و نفقات الاستهلاك، أن الأسر التي تعليها نساء تشكل أكبر نسبة من الفقراء. وأرجعت معظم

تلك الدراسات أسباب تزايد نسبة النساء العائلات إلى التنمية الاقتصادية وعولمة الانتاج والتوجهات العالمية نحو الاقتصاد الحر وعدم الانتباه للفجوة الجندرية في الأنظمة الاقتصادية المختلفة. وبتفصيل أكثر تحدد بوفينيك وغوبتا العوامل التالية التي تُحدد درجة فقر الأسر التي تعيلها النساء: فعلى الرغم من صغر الحجم النسبي للأسر التي تعيلها نساء بالمقارنة مع بقية الأسر، تحمل الأسر التي تعيلها نساء نسبة أعلى من الأعضاء غير العاملين وهذا ما أثبتته بيانات دول امريكا الجنوبية وأفريقيا مثل المكسيك، البرازيل، بيرو وجنوب أفريقيا (2012)[20]. وبسبب الاختلافات الجندرية في الموارد والفرص الوظيفية تعمل النساء العائلات في بيئات عمل ليس فقط بأجور أقل من الرجال ولكن أيضا بفرص أقل للوصول للوظائف المريحة وذات الكفاءة العالية (2015)[21]. وعلى الرغم من ما سبق ترى بوفينيك وغوبتا (1997)[22] عدم إمكانية إرجاع فقر الأسر التي تعيلها نساء إلى بنية الأسرة أو التمييز الجندري في سوق العمل، ولكن تداخل وترابط العاملين يخلق البيئة المناسبة لفقر أسر النساء العائلات. فالنساء العائلات يفتقدن إلى وجود فرد داخل الأسرة يدعمهن في ما لديهن من مسؤوليات خصوصا مسؤولياتهن داخل الأسرة ولذلك فهن يواجهن ضغوطاً في إدارة الوقت والتنقل تفوق تلك التي يعاني منها الرجال أو النساء الأخريات مما يجعلهن أكثر ميلا لتقليل ساعات العمل خارج المنزل و اختيار أعمال بمردود مادي أقل. وهذا ما يجعل النساء العائلات أكثر عرضة للتمييز ضدهن من النساء غير العائلات في المهن والفرص الاقتصادية.

وخلافا لما تدعيه الكثير من الدراسات والأبحاث التي تربط بين "تأنيث الفقر" والانخفاض في مكانة المرأة (بولوك 1994)[23]، ترى بيترسون بأن انخفاض مكانة المرأة الاقتصادي ليس بالظاهرة الجديدة أو الحديثة الظهور حتى يمكن الربط بينها وبين "تأنيث الفقر". إن الربط بين الفقر والمرأة كما تراه بيترسون ذو صلة قوية ببناء الأسرة. إن الربط بين الحالة الاجتماعية والرغد المجتمعي أصبح بشكل متزايد حقيقة قاسية لمعظم النساء. فالكثير من النساء يمكن القول بأن الحالة الاجتماعية ذات أهمية أكبر من العمل كمؤشر للرغد الاقتصادي، حيث النساء المطلقات والمنفصلات والأرامل يواجهن احتمالية عدم الاستقرار الاقتصادي بشكل أكبر مما تواجهه النساء المتزوجات. فعندما تكون المرأة متزوجة حتى إن كانت تعمل خارج المنزل، فهي تتقاسم مع زوجها الكثير من الاحتياجات مع الزوج مثل المسكن والمأكل، وهذا الدعم المتبادل يسقط بشكل جذري عندما لا يعيش الزوجان معاً.

فعلى الرغم من مشاركة المرأة المتزايدة في سوق العمل، إلا أن زيادة مشاركة المرأة لا يمكن ترجمتها على أنها زيادة في الاستقرار الاقتصادي. ويرجع ذلك كما تناقش بيترسون (1987)[24] إلى أن النساء مازلن معزولات في نوعية المهن اللاتي يتخصصن بها، تماما كما كن في العهد الفيكتوري. فالغالبية العظمة من النساء العاملات تكاد أن تنحصر مجالات عملهن في عشرين فقط من المهن الأربعمائة وعشرين التي تحددها قائمة هيئة قوة العمل الإحصائية في الولايات المتحدة الأمريكية.

تدعي بيترسون (1987)[25] أن النساء العاملات يتم توظيفهن في عشر مهن أساسية وهذه المهن تشمل المبيعات، التصنيع البسيط والخدمات العامة. مهن يمكن أن يكون من أهم سماتها أنها ذات دخل منخفض ونهاية محددة. إن النساء وكلما زادت نسبتهن في مهن محددة كلما أصبحت هذه المهن ذات دخل منخفض.

ويمكن تقسيم المهن كما تقترح نظرية ازدواجية سوق العمل إلى مهن أولية وأخرى ثانوية. ترى نظرية ازدواجية سوق العمل أن هذا التقسيم في الوظائف وسوق العمل يمكن تعزيزه من خلال مجموعة حواجز تجعل من الصعب على العاملين الانتقال من قسم إلى آخر. في القسم الأولي للمهن تتصف الوظائف بأنها محمية من قبل الجمعيات النقابية وذات مردود مادي جيد وظروف بيئية مريحة للعمل. وعلى العكس فالوظائف في القسم الثانوي للمهن ذات مردود مادي منخفض، غير محمية من قبل النقابات المعنية وفي الغالب موسمية. معظم وظائف النساء تكاد أن تتركز في القسم الثانوي مع فرص ضئيلة لهؤلاء النساء للعيش حياة كريمة بعيدة عن الفقر [26].

"الوظائف الوردية"[27] تجعل النساء العائلات لأسرة غير قادرات بناءً على ما يحصلن عليه من رواتب أن يدفعن قيمة احتياجات الحياة اليومية إلى جانب توفير الرعاية الطبية لأطفالهن. وهذه الأسباب هي ما دفعت بهؤلاء النساء باتجاه المساعدات التي تقدمها الدولة من خلال الضمان الاجتماعي. إن مجرد كون الموظف امرأة في الكثير من الدول يعني راتباً أقل من الرجل وفي كثير من الأحيان بدون ضمان صحي أيضا.

ناقشت بعض دراسات "تأنيث الفقر" الآثار السلبية المترتبة على تنامي ظاهرة النساء العائلات والتي غالبا ما يتم حصرها في نوعية الحياة التي يعيشها الأبناء. حيث يلقي العديد من الباحثين باللوم على ظاهرة النساء العائلات في مساهمتها بما يطلق عليه الفقر المتنقل عبر الأجيال. إن أطفال الأسر التي يترأسها نساء يتأثرون بشكل أو بآخر من خوضهم لتجربة العيش بدون رجل في المنزل، ويطلق توماس (1994)[28] على أسر النساء العائلات مسمى "النموذج

الجديد للفقر" بحيث يكون العيش في أسرة فقيرة تترأسها إمرأة عاملاً أساسيا يسهم في نقل الفقر للجيل القادم الذي تعوله المرأة. إن النساء العائلات ولعدم مقدرتهن على رعاية أسرهن وأبنائهن يساهمن في خلق مصيدة فقر لن يستطيع أبناؤهن الخروج منها بسهولة، وذلك بسبب النقص في التعليم والتغذية والرعاية الصحية، مما سوف يجعل الأبناء فقراء جدداً، الأمر الذي سيحد من إمكانية حراكهم في السلم الاجتماعي مستقبلا. إن نموذج المرأة العائلة ليس بالنموذج المثالي الذي يمكن أن يجد الأبناء أنفسهم يعيشون فيه ولا يعتبر مؤشرا جيدا لحياة الرفاه التي ينبغي أن يعيشها الأبناء، إن هذا النموذج سيؤثر بالضرورة على مراحل النمو من الطفولة إلى المراهقة ومن ثم إلى الرشد. هناك عوامل شائعة لدى النساء العائلات والتي تتمثل في تدني مستوى التعليم، قلة الوعي، محدودية الوقت، وصعوبة الحركة وقلة الدعم الذي من الممكن أن تحصل عليه هؤلاء النساء من الشبكات الاجتماعية لدى النساء العائلات، والتي تعمل في العادة كمصدر للمعلومات عن الوظائف المتوفرة وتوفر موارد مالية على شكل إعانات أو قروض غير ربحية أو كمصدر للدعم النفسي والاجتماعي. جميع هذه العوامل تحد من قدرة النساء على الوصول إلى رأس المال، إضافة إلى قلة الروابط مع الأزواج السابقين أو مع أقربائهن وبالتالي قلة أو انعدام المساعدات التي تتلقاها النساء. حيث غالبا ما تقوم النساء العائلات بإبعاد أنفسهن عن عائلاتهن الممتدة بسبب شعورهن بالخجل إما لسوء اختيارهن أو لفشل زواجهن، إضافة إلى عدم توفر الوقت الكافي الذي يسمح لهن بتطوير شبكة العلاقات الاجتماعية. وعلى الرغم من أن تشريعات كل الدول تسمح للنساء بالحصول على نفقة للأبناء، إلا أن غياب آليات التنفيذ و قدرة الرجال على الإفلات من أي التزامات قضائية بسبب البطالة وتدني مستوياتهم المادية تجعل رعاية الأبناء بالنسبة للنساء العائلات مسؤولية شخصية منفردة.

وعطفاً على ما سبق فإن التعريف الإجرائي لمصطلح تأنيث الفقر في هذه الدراسة يشير إلى أنه عملية تنتج من خلال تحالف عدة بنى وعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية في المجتمع تساهم في زيادة أعداد الفقيرات من النساء العائلات، إضافة الى إضعاف المزيد من النساء بحيث تزيد احتمالية دخولهن لدائرة الفقر.

الفقر وخط الفقر في السعودية:

تلعب الصورة النمطية عن المجتمع السعودي باعتباره يتسم بالثراء دورا مهماً في الجدل حول تقديرات معدلات الفقر، فالمملكة العربية السعودية تعتبر من الدول الأعلى دخلا في العالم عدا

عن كونها تحتفظ بمقدار كبير من الاحتياطي العالمي للبترول، إضافة إلى كونها ذات متوسط دخل فردي يتزايد عاما بعد عام.

دخل الأسرة والفرد في السعودية (ريال)[29]

المؤشر	2007		2012	
	السعوديون	الإجمالي	السعوديون	الإجمالي
متوسط الدخل الشهري للأسرة	14084	11092	16577	13026
متوسط الدخل الشهري للفرد	2273	1947	2484	2288

كان الفقر في شبة الجزيرة العربية ظاهرة واسعة الانتشار، إلى أن ساهمت عوائد تصدير النفط في إحداث تغييرات جوهرية نقلت المجتمع السعودي وبقية مجتمعات دول الخليج من حالة المجتمع التقليدي إلى حالة جديدة تميزت بتغيرات في الأنظمة الاقتصادية والسياسية وقوى العمل والبناء الطبقي. تبع كل ذلك تغيير مظاهر الحياة الاجتماعية الثقافية أدت إلى ظهور أنماط جديدة من الاستهلاك وبمستويات عالية، بالإضافة إلى الهجرة الواسعة للمدن حيث تركزت معظم هذه التحولات التي ساهمت في ظهور مفهوم دولة الرفاه القائم على الريعية.

على الرغم من ذلك تتداخل مجموعة من العوامل في تشكيل وصياغة الخطاب حول الفقر في المجتمع السعودي والذي يتخذ أبعادا سياسية واجتماعية ودينية يتردد صداها في التقارير والمقالات الصحفية والبرامج التلفزيونية. أهم هذه العوامل يكمن في غياب الإحصائيات الرسمية حول الفقر مما جعله مادة لإثارة الجدل المستمر حول صحة دعاوى التقليل من حجمه أو دعاوى المبالغات في تقديراته حيث تتردد وزارتا الشؤون الاجتماعية والاقتصاد والتخطيط ومصلحة الإحصاءات العامة في الإعلان عن أعداد الفقراء مما ترك المجال لمزيد من التكهنات والاجتهادات حول هذه الظاهرة.

ظاهرة الفقر كما يناقش الغريب (2005)[30] وابن عسكر (2007)[31] من الظواهر التي يصعب الخوض فيها سواء على المستوى الأكاديمي أم على المستوى الإعلامي، لاعتبارات مختلفة: دينية واجتماعية واقتصادية. ولذلك ظل الفقر من الموضوعات غير المرغوب الخوض فيها أو التطرق لها على المستوى البحثي. حيث اُعتبر الفقر عاراً يجب إخفاؤه أو غير موجود في بلد يملك أكبر احتياطي نفطي في العالم.

كما يشير باقادر (2008)[32] إلى أن السكوت عن موضوع الفقر والفقراء بالذات في دول الخليج مرده إلى أن وجوده يشكل مفارقة موضوعية مع ظروف وأوضاع هذه الدول. فالمعروف أن دول الخليج (بما فيها السعودية قياسا بمستوى دخل الدولة) دول قليلة السكان ودول ربحية بمستويات إنفاق عام مرتفعة وسياسات اجتماعية تشكل نموذج دولة الرفاه في أحسن صورها.

وفي ذات الموضوع يشير الباز(2005)[33] إلى أن تناول مشكلة الفقر في المجتمع السعودي كان بعيدا عن الشفافية المطلوبة لفهمها و مواجهتها. يرى الباز أن هذه المشكلة قد تم تجاهلها ومحاولة انكارها مما أثر سلبا على السعي لمواجهتها منذ البداية وتفويت صور عدة كان بالإمكان استغلالها للقضاء عليها أو للتخفيف من حدتها. وبالتالي أدى هذا التجاهل والإنكار إلى تفاقم المشكلة وزيادة الفئة المتضررة وتوجيه الجهود لعلاج الآثار بدلاً من علاج الأسباب الحقيقة لها.

تبرز العوامل السياسية وما تبعها من تغيرات اقتصادية كأحد الروافد المهمة التي ساهمت في تشكيل الخطاب حول الفقر في المجتمع السعودي. حيث مرت المملكة العربية السعودية بفترات عانت فيها من عدم قدرة إيرادات النفط على الإيفاء بمتطلبات النفقات الحكومية تبعا للتغيرات السياسية في منطقة الخليج، بحيث دخلت المنطقة في سلسلة من الحروب بدأت بحرب العراق وإيران المعروفة باسم حرب الخليج الأولى والتي امتدت من سبتمبر 1980 حتى أغسطس 1988، تلتها حرب الخليج الثانية أو "تحرير الكويت" والتي امتدت من 17 يناير 1991 إلى 28 فبراير 1991, ومن ثم حرب الخليج الثالثة والتي بدأت في 20 مارس 2003. وحاليا حرب اليمن وثورة سوريا واللتان تزامنتا مع انخفاض حاد في سعر البترول مما أثر بشكل كبير على مستوى الإنفاق والدعم العام الذي تقدمه الدولة لخدمات أساسية مثل الكهرباء والماء والوقود.

إن تأثر المملكة العربية السعودية بحروب المنطقة ساهم في مواجهتها لتحديات مالية وتنظيمية ضخمة وحملت خزينة الدولة التزامات مالية ضخمة، وعلى الرغم من أن اقتصاد المملكة مر بحالات انتعاش متعددة ارتبطت بزيادة أسعار البترول في الفترة من 2010-2014 إلا أن ذلك جاء مصاحبا لزيادة في معدلا التضخم وارتفاع في معدلات البطالة بالإضافة إلى تغيرات اقتصادية داخلية تمثلت في انهيار سوق الأسهم السعودي في العام 2006 وارتفاع في أسعار الأراضي والوحدات السكنية جعلت ما لا يقل عن 70 % من السعوديون يسكنون في بيوت مستأجرة.

يمكن القول إن تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط الذي قامت الوزارة بإعداده بالتعاون مع

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP حول تقدم السعودية في تحقيق الأهداف التنموية للألفية يشكل المستند الرسمي الأكثر أهمية الذي يشير صراحة إلى ظاهرة الفقر بمسماها، وقد اعتمد تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط (2012)[34] تعريف الفقر متعدد الأبعاد الذي اعتمدته الأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية لعام 2012, بحيث إن الفقر لا يقتصر على الحرمان المادي فقط بل له أبعاد عديدة من بينها الجوع، وانعدام المأوى الملائم، وعدم القدرة على توفير العلاج، أو الذهاب إلى المدرسة، وعدم معرفة القراءة والكتابة، والبطالة. وبهذا المعنى الواسع للفقر يمكن الاستنتاج أن مكافحة الفقر وتداعياته تأخذ أشكالا وصيغا عديدة لا يمكن حصرها في قطاع واحد.

مؤشرات الهدف[35]	2004	2009	2011	2013
نسبة الأسر التي يقل دخل الفرد فيها عن دولارين في اليوم (تعادل القوة الشرائية) لكل عشرة آلاف نسمة (*) (**)	0.08	0.06	0.00	0.00
نسبة فجوة الفقر المدقع (%)	0.05	0.05	0.00	0.00

(*) قدر خط الفقر المدقع في السعودية بنحو (2) دولار في اليوم للفرد.

(**) تتكون الأسرة السعودية في المتوسط من نحو (6) أفراد.

إن إعلان المملكة العربية السعودية من خلال تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط (2012،29) عن القضاء وبشكل تام على الفقر المدقع، جاء وفقا لتحديد خط الفقر المدقع من قبل المملكة بنحو دولارين في اليوم للفرد، وذلك خلافا للخط الذي تم تحديده من قبل برنامج الأمم المتحدة و المقدر بدولار واحد في اليوم للفرد.

إن اعتماد المملكة العربية السعودية لخط فقر يعتمد على دولارين في اليوم وليس دولارا واحدا يرجع لما وضعه الكثير من الباحثين والاستشاريين المتخصصين مثل أديب نعمة (2007)[36] الذي يناقش بعدم صحة النتائج التي نحصل عليها عند الالتزام بخط الفقر المدقع الذي تم تحديده من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إذا ما تم تطبيقه على الدول العربية بشكل عام والدول الخليجية بشكل خاص، وذلك لاختلاف مستويات المعيشة واختلاف ما هو متعارف عليه كحاجات أساسية بين بلد وآخر وبين زمن وآخر. يستشهد نعمه بأنه عند تطبيق خط الفقر المقدر بدولار واحد في اليوم تتساوى نسبة الفقر بين دولتي البحرين وسوريا لتصبح نسبة الفقر 11 % وتكاد تبلغ ثلاثة أضعاف نسبة الفقر في تونس قبل ثورة في العام 2010 والمقدرة حينها بحوالي 4.2 %. يتساءل نعمة هل البحرين أكثر فقرا من تونس؟ وهل صحيح أن مستوى الفقر فيها مساويا لمستواه

في سوريا (قبل الثورة الشعبية أيضا)؟ ولذلك يؤكد على ضرورة اعتماد خطوط الفقر الوطنية إذ أنها ستظل الخطوط الأكثر تعبيرا لكونها تعكس الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للبلد المعني.

قدم الباحثون العديد من المحاولات لتحديد خط الفقر في السعودية، ففي دراسة قامت بها جمعية البر في المنطقة الشرقية بالسعودية (2003)[37] تم تحديد خط الفقر المطلق بالحد الأدنى من متوسط الدخل الذي يمكن معه لأسرة متوسطة الحجم مكونه من سته أفراد أن توفر الحد الأدنى من الاحتياجات الرئيسية. وجدت الدراسة مبلغ 2088.5 ريال شهريا كحد أدنى للأسرة وهو ما يعادل 340 ريال شهريا للفرد بمعدل 11.3 ريال لليوم الواحد لكل فرد وهذا ما يساوي 3 دولارات تقريباً. كما قدرت الدراسة خط الفقر المطلق بمبلغ 750 ريال شهريا للفرد في الأسرة المكونة من 3 أفراد و 450 ريال شهريا للفرد في الأسرة المكونة من أربعة أو خمسة أفراد ومبلغ 275 ريال شهريا للفرد في الأسرة التي يتجاوز عدد أفرادها أثني عشر فردا. لابد لهذه الأرقام كما أوصت الدراسة أن يتم تعديلها سنويا بحسب نسبة التضخم والتي قدرها الدراسة بحوالي 3 %.

قدرت الشبيكي (2004)[38] متوسط خط الفقر لفئات نظام معاشات النظام الاجتماعي في منطقة الرياض بما يقارب 9223 ريال سنويا للفرد أي ما مقداره 17 ريال يوميا وهو ما يعادل مبلغ 4.5 دولار. وبذلك يصبح تقدير خط الفقر السنوي للأسرة المكونة من 7 أشخاص 64586 ريال سنويا. في حين قدر الباز (2005)[39] الحد الفاصل للوصول إلى مستوى الكفاف للفرد بنحو 1660 ريال شهريا، وقدر خط الفقر بنحو 1120 ريال. وكان الباز قد حاول الوصول إلى ما أطلق عليه "مستويات الدخول الاقتصادية التي بحاجة إلى الدعم"، حيث قام بوضع مستويين هما: مستوى خط الكفاف ومستوى خط الفقر وذلك بالاعتماد على عدد من المؤشرات. حيث قام بتقدير متوسط الدخل الشهري للفرد في المملكة ب 3320 ريال ليصبح بذلك متوسط الدخل السنوي للفرد 39840 ريال، ومن ثم أعطى مؤشرا للوصول إلى حد الكفاف تم تحديده في إذا ما قل الدخل السنوي عن نصف متوسط الدخل السنوي المُقدر بحيث يصبح الفرد أو الأسرة في مستوى الكفاف وذلك بدون حساب تكلفة السكن، وبذلك يصبح الفرد الذي دخله السنوي أقل من 19920 ريال بمعدل دخل شهري 1660 ريال شهرياً في دائرة الكفاف. وبالتالي قُدر خط الكفاف للأسرة المكونة من زوج وزوجة بمبلغ 30000

ريال سنويا بمعدل 2500 ريال شهرياً، أما الأسرة المكونة من زوج وزوجة وطفل واحد فقُدر مستوى خط الكفاف لديها بمبلغ 33984 ريال سنويا بمعدل 2832 ريال شهريا، وذلك بإضافة 20 % من مستوى خط الكفاف (1660 ريال شهريا للفرد) وبإضافة 15 % للطفل الثاني بحيث يصبح خط الكفاف للأسرة المكونة من زوج و زوجة وطفلين 36984 ريال سنويا وذلك بمعدل 3082 ريال شهريا.

وفيما يخص خط الفقر قام الباز (2005) باحتساب مستوى خط الفقر باعتماد مستوى الكفاف وذلك بعد استقطاع جزء من الدخل لأجرة السكن المتغيرة نسبيا، وذلك لاختلاف ظروف السكن حيث تستفيد بعض الأسر من المساكن الخيرية أو تلك التي يقيمون فيها مع أسرهم الممتدة أو امتلاك السكن. حدد الباز متوسط الأجرة السنوية للسكن في المملكة بمبلغ 6500 ريال سنويا وباقتطاع هذا المبلغ من خط الكفاف السنوي المُقدر ب 19920 يتبقى مبلغ 13420 ريال سنويا تم تقديره باعتباره يمثل مستوى خط الفقر للفرد الواحد سنويا بمعدل 1120 ريال شهريا، فيما تم احتساب متوسط أجرة شقة مقبولة للسكن من أسرة مكونه من زوجين ب 10500 ريال، وباقتطاع هذا المبلغ من مستوى خط الكفاف من الأسرة المكونة من زوجين يصبح مستوى خط الفقر السنوي 19500 ريال بمعدل 1625 ريال شهريا. وبالنسبة لأسرة مكونة من زوجين وطفل واحد فتم حساب متوسط الأجرة السنوية لشقة مقبولة السكن في حي شعبي بأي مدينة ب 11000 ريال، وبالتالي يصبح خط الفقر لأسرة الزوجين مع طفل واحد 20980 ريال سنويا بمعدل 1748 ريال شهريا. أما الأسرة المكونة من زوجين وطفلين أو أكثر فبعد تقدير متوسط أجرة السكن في حي شعبي بأي مدينة بالسعودية ب 12000 ريال سنويا، يصبح خط الفقر لأسرة الزوجين مع طفلين هو 21960 ريال سنويا بمعدل 1830 ريال شهريا.

وفي دراسة أخرى عَرف سامي الدامغ (1435هـ)[40] خط الكفاية على أنه "الحد الذي يمكن عنده للأفراد أو للأسر أن يعيشوا حياة كريمة ولا يحتاجون إلى مساعدات إضافية ولا يمكنهم دونه العيش حياة تغنيهم عن استجداء المحسنين أو التردد على الجمعيات الخيرية التي تقدم مساعدات أو التسول". قدر الدامغ خط الكفاية بمبلغ 8926 ريال شهريا للأسرة التي تتضمن خمسة أفراد وفقا لدراسته التي شملت عشرة الأف أسرة من مناطق مختلفة في السعودية، بحسب الدراسة فإن متوسط المصروفات الشهرية المتعلقة بالسكن تصل إلى 1390

ريال، والأكل ب 1510 ريال، والملبس ب 1307 ريال، والرعاية الصحية ب 201 ريال، والحاجات المدرسية بـ 248 ريال، والخدمات الأساسية ب 1353 ريال والترفيه ب 905 ريال، ليبلغ المتوسط العام للاحتياجات كافة 8926 ريال شهريا.

إن مسألة عدم الاعتراف بالفقر رسميا تشكل جزءاً مهما من معضلة الفقر في المجتمع السعودي، حيث تعكس الدراسات المذكورة سابقا أن متوسطات خطوط الفقر التي تم تحديدها تتجاوز بشكل واضح مقدار الدولارين يوميا التي اعتمد عليه في تقرير وزارة التخطيط (2002) حول القضاء على الفقر، إذ قدرته جمعية البر (2003) بـ 3 دولارات يوميا، الشبيكي (2004) بـ 4.5 دولار يوميا، الباز (2005) بـ 14.7 دولار يوميا لخط الكفاف و 9.9 دولار يوميا لخط الفقر، و الدامغ (1435هـ) بحوالي 11 دولار يوميا لخط الكفاية.

خط الفقر كما يناقش الفارس (2001)[41] يقوم على فرضية مفادها أن الفقر هو خاصية منفصلة يمكن التعبير عنها بمقياس وحيد. وهذا يكافئ القول بأن الناس هم إما فقراء أو غير فقراء تبعاً لموقعهم من هذا الخط. وفي واقع الحياة فإن الفقر هو ظاهرة ذات جوانب متعددة ومتغيرة، ولا يوجد هناك وضع واضح وصريح. فالعائلات التي لديها دخل يعتبر هامشيا أعلى من خط الفقر قد لا يتم تصنيفها كفقراء، بينما أفرادها في واقع الأمر هم فقراء فعلاً. ولا يبدو كما يرى الفارس أن هناك حلاً سهلاً لهذه المشكلة، لأن نقطة الفصل (خط الفقر) قد تم تحديدها عشوائياً.

فقر المرأة وتأنيث الفقر:

للفقر العديد من الأبعاد والوجوه، والوجه الأكثر وضوحا له في المجتمعات النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص هو النسوي، الريفي و غير المتعلم والفاقد للمهارات. العديد من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية تلتقي وتُعزز بعضها بعضاً لإنتاج ظروف لأقصاء العديد من النساء، ولذلك لا يمكن القضاء على الفقر ما لم يتم أخذ الفقر الجندري في الاعتبار. تناقش لبنى سكالي (2001)[42] جدوى مقاربة الفقر من منطلق الأقصاء الاجتماعي للعديد من الأسباب تتمثل في أن مفهوم الاقصاء يضيف عنصرا جديا لفهم الفقر حيث إنه يُقدم نافذة تحليلية متكاملة ومتجدده للكشف عن عمليات البعد المتعدد للإقصاء الاجتماعي.

نقطة الانطلاق لتحليل فقر النساء في المجتمعات العربية كما ترى سكالي هي البناء الأبوي

لهذه المجتمعات الذي يعمل على جميع المستويات لوضع المرأة في مكانة أقل من الرجل. الثقافة الأبوية بما تقوم عليه من تحيز جندري حُرمت النساء ليس فقط من خيارات تعليم وعمل مساوية للرجال، وإنما أيضا من فرص الوصول والسيطرة على الموارد الاقتصادية، الخدمات الصحية، السكن والدعم الرسمي.

ترى دراسة الفقر المؤنث (2014)[43] أن للفقراء في مجتمع ما سماتهم الخاصة التي تميزهم عن غيرهم من المجتمعات الأخرى مهما وُجدت من سمات مشتركة. وذلك يعود إلى تركيبة المجتمع من جهة، وإلى أوضاع المجتمع من جهة أخرى. وعن الفقر بشكل عام يُحدد الحسين (2009)[44] العوامل التي تسبب الفقر واستدامته في المجتمع السعودي الحديث والمتمثلة فيما يلي:

- عدم كفاية النمو الاقتصادي الحقيقي، حيث يعتمد اقتصاد الدولة على مداخيل النفط المتقلبة بشكل كبير مع عدم وجود مصادر محلية للدخل مما يجعل اقتصاد الدولة عرضة للخطر بسبب التذبذب في أسعار النفط.
- الفشل في مجال الرعاية الاجتماعية، حيث فشلت مصلحة الضمان الاجتماعي حتى الآن في توفير الحد المناسب من الدخل المادي للأسر الفقيرة في ظل أزمة إسكان وارتفاع مستمر في مستوى المعيشة.
- النمو السكاني العائد إلى ارتفاع معدل الخصوبة وانخفاض معدل الوفيات (يُقدر معدل النمو في السعودية بـ 2.7 %)[45] مما أدى إلى وصف المجتمع السعودي على أنه واحد من أكثر المجتمعات شباباً وأسرعها نمواً في عدد السكان.
- العمالة الوافدة، حيث مازال الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة وخاصة في القطاع الخاص حيث تقدر نسبة العمالة الوافدة في السعودية ب 33 % [1] من اجمالي عدد السكان.
- البطالة حيث تبلغ أقل نسبة تعترف بها الحكومة السعودية أعلى من المعدلات المقبولة عالميا، ويشكل ضعف مخرجات التعليم وعدم قدرتها على تحقيق متطلبات سوق العمل وضعف الأجور في القطاع الخاص من الأسباب الرئيسية للبطالة.
- ضعف الفرص الوظيفية المتاحة للمرأة وخصوصا النساء ذوات التعليم والمهارات الوظيفية المحدودة، الأكبر سناً، الأرامل والمطلقات.

عدد السكان السعوديين حسب إحصاء العام 2015 [46]

الفئة	العدد	النسبة
عدد السكان السعوديين	20.271.058	% 67.6
عدد السكان غير السعوديين	9.723.214	% 32.4
المجموع	**29.994.272**	**% 100**

ويرجع فقر النساء في المجتمع السعودي إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. فهو مرتبط بما يُتاح للمرأة في عمليات التنمية التي تتبناها الدولة وعوامل مرتبطة بما يُتاح لها من أدوار بناء على التقسيم النوعي الذي يُحدد جميع مظاهر الحياة في المجتمع. فالثقافة السائدة والسياسات الاقتصادية القائمة في مجتمع ما تجعل لفقر النساء في أي مجتمع سماته وخصائصه التي تميزه عن أي مجتمع آخر.

للمرأة السعودية الفقيرة (الناجم 2012)[47] خصائص وسمات بعضها خاص بها وبعضها تشترك فيه مع النساء الفقيرات في المجتمعات العربية الأخرى والمجتمعات النامية بشكل عام. فالاستبعاد والتهميش المتداخل مع عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية أوجدت السمة الأساسية لفقر المرأة السعودية. فعلى المستوى الاقتصادي مازالت المرأة السعودية لا تتمتع بالفرص التعليمية التي يتمتع بها الرجل على الرغم من وجود تحسن في السنوات الخمس الأخيرة، إلا أن محدودية فرص التعليم يجعل من الفرص الوظيفية وبالتالي مصادر الدخل قليلة و معتمدة على غيرها مثل الأسرة والدولة.

عدد ونسبة النساء المستفيدات من دعم الضمان الاجتماعي[48]

عدد جميع الحالات المتلقيات لإعانة الضمان الاجتماعي	عدد النساء من مجموع الحالات المتلقيات لإعانة الضمان الاجتماعي	نسبة النساء
800420	475282	% 59.4

يدخل ضمن حالات النساء الأرامل، المطلقات، الأيتام، أسرة السجين، الأسرة المهجورة، أسرة المدمن وأسرة المتغيب. فوجود الزوج مع الأسرة أو على قيد الحياة ضمان للكثير من الأسر السعودية من الوقوع في الفقر خاصة في ظل انتشار الأمية بين العديد من النساء الفقيرات ولذلك تُشكل الأرامل أكثر النساء العائلات لأسرهن في دراسة السعد وأخريات عن خصائص الفقر بين أسر النساء العائلات (2005)[49] والتي أظهرت أن النسبة الأعلى من النساء العائلات تضم أولاد

إلى جانب الأم المعيلة لهذه الأسرة. وهذا يتوافق مع أطروحات النظرية النسوية من أن الأمومة تؤدي إلى دخل أقل للنساء، ومن أهم الأسباب المؤدية لذلك أن النساء الأمهات يتحملن مسؤولية التربية والعناية بالأطفال وهذا بدوره لا يتيح لهن وقتاً كافياً للاشتغال بعمل خارج المنزل. و تعيش معظم هذه الأسر في منازل متقاربة مع أقاربها. كما أن معظمها أحادية الزواج.

كذلك تضم معظم أسر النساء العائلات أيتاماً وهذا يرجع لأن معظمهن من الأرامل، و يبلغ متوسط أفراد أسر النساء العائلات من 6-7 أفراد. معظم هذه الأسر تضم النساء العائلات وأبناءهن المباشرين، ولا يقيم معها أحد من الأقارب. و يبلغ متوسط عدد الأبناء لدى غالبية النساء العائلات خمسة أطفال وأقل (أقل من 3 ذكور وأقل من 3 إناث)، كما أن نصف النساء العائلات لهن أبناء يتجاوزن الست سنوات ويوجد بينهم من هو في سن العمل، ولكن معظمهم لا يعملون كما أن معظمهم توقفوا عن الدراسة بسبب عدم رغبتهم في إكمال تعليمهم. فارتباط تدني مستوى التعليم بالبطالة سبق للعديد من الدراسات التي تناولت الفقر سواء على المستوى المحلي أو العربي التأكيد عليه. وجدت دراسة النعيم (1425هـ). عن الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية (2009)[50] الأمية كإحدى سمات أرباب الأسر الفقيرة في المجتمع السعودي، حيث تنتشر الأمية بين أكثر من نصف أرباب الأسر الفقيرة التي تمت دراستها، وهي بين النساء أو الزوجات أعلى منها بالمقارنة مع الأزواج أو الرجال. وبالعكس وجدت النعيم أن نسبة التسرب الدراسي بين الأبناء الذكور من التعليم العام أعلى من نسبة الإناث، 30.5 % بين الذكور في مقابل 12 % بين الإناث. أما عن البطالة وارتباطها بالفقر في الأحياء الشعبية، فقد أظهرت نتائج دراسة النعيم أن ما يقارب من 40 % من الفقراء لا يعملون ومن يعمل منهم فهم في أعمال لا تتطلب مهارة. كما وجدت النعيم في الدراسة نفسها (1425هـ) بأن المستوى التعليمي المنخفض للفرد تربطه بالإقامة في الأحياء الشعبية وبالتالي انخفاض دخلة، إقامته في سكن مستأجر، يعتمد على المساعدات بشكل أكبر وقد يكون أكثر ميلاً لممارسة التسول.

بالنسبة للدخل، فمعظم النساء العائلات ليس لديهن دخل شهري ثابت، فما تتلقاه من معونات سواء كانت مادية أو معنوية يكاد يكون هو الدخل الوحيد الذي يحصلن عليه، خاصة وأن معظم الأبناء لا يتلقون إعانة مدرسية على الرغم من أن النسبة الأعلى منهم ما زالوا على مقاعد الدراسة. الإعانات التي يتلقاها الأبناء من المدارس في معظمها مادية.

كما كشفت دراسة السعد وأخريات (2005)[51] وفيما يتعلق بالسكن أن العديد من النساء

العائلات يسكن في مساكن مستأجرة قدرتهن على دفع إيجارها متقطع، إلا أن معظمهن تسكن في مساكن هي ملك لهن، وهي من المنازل الشعبية تضم في معظمها ثلاث غرف ودورتين للمياه. وتتابع الدراسة في استكشاف معاناة النساء العائلات في المجتمع السعودي والمتمثلة في أنها أصبحت عائلا لأسرتها في ضوء عدم امتلاكها لمهارات عمل أو مستويات تعليم مرتفعة، ومع كونها باتت مسؤولة عن إعالة أسرتها، فلقد زاد من معاناتها وجود عدد كبير من أفراد الأسرة، وعدم عمل الأبناء، ومرض أفراد الأسرة وطلاق البنات، فضلا عن إيجار المسكن. إن النساء العائلات اللاتي يواجهن مثل هذه الظروف ليس كغيرهن ممن يملكن بيت ملك، ولا يوجد بأسرهن مطلقات ولا تعول أفراداً كثيرين، ولا يوجد في صفوف أسرتهن عاطل عن العمل أو مريض معاق بشكل دائم.

كما أن عدم رغبة الأبناء في التعليم من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة نسبة الفقر لدى النساء العائلات، ويلي ذلك احتياج الأسر لهؤلاء الأبناء لمساعدتهم في المنزل أو إيصال إخوتهم الآخرين للمدارس. تشكل الديون مصدرا آخر لمزيد من المعاناة لهؤلاء النساء خصوصا أن نسبة كبيرة منهن لا يتمكن من تسديد هذه الديون إلا بعد شهور عندما يجدن مساعدات من بعض أهل الخير، وذلك في ظل ما يزيد عن نصف عدد النساء العائلات لا تتوفر لدى أعضاء أسرهن فرص وظيفية مما يزيد من معاناتهن.

إذا أضفنا إلى هذه الظروف تدني المستوي التعليمي للنساء العائلات الذي يشكل عاملاً مهما من العوامل المسببة للفقر، فنسبة كبيرة من النساء العائلات اللاتي شملتهن الدراسة 48 بلغت 66،8 % لا يقرأن ولا يكتبن و 11،8 % منهن فقط تخرجن من المرحلة الابتدائية، كما لا يتوفر لمعظمهن مهارات تمكنهن من استخدامها لتوفير دخل إضافي. وهذا يشكل عائقاً للإفادة من الفرص الوظيفية (رغم ضآلتها) حتى لو كانت وظائف لا تتطلب مؤهلات علمية.

تتزامن مع هذه الظروف المحيطة بهؤلاء النساء ما يرتبط بالبنية الاجتماعية لأسرهن، فنجد أن الأسرة تضم بين أفرادها أرامل ومطلقات وأيتاماً فضلا عن وجود أفراد يعانون من الأمراض الوراثية أو المزمنة أو الإعاقة أو الانحراف مما يشكل عمقاً للفقر يتجاوز حدود الفقر التي يمكن تجاوزه والقضاء عليه ببعض المساعدات المالية فقط. كما أن زيادة عدد الأطفال في هذه الأسر ممن هم أقل من 6 سنوات يسهم أيضا في زيادة معاناة المبحوثات من الفقر، حيث وعلى الرغم من قلة عدد الأبناء البالغين القادرين على العمل إلا أنهم لا يعملون إما بسبب انقطاعهم عن

الدراسة وبالتالي يفتقدون مهارات ومتطلبات العمل، أو لعدم توفر وظائف لهم.

وفق نتائج دراسة السعد وأخريات ستكون النساء العائلات في معاناة مركبة فلا دخل مالي ولا وظائف لمن لديهم القدرة على العمل، كما أن هناك احتياجات للحياة من مأكل ومشرب ومسكن ودواء مما يؤدي إلى أعباء مادية متراكمة تدخل في باب الديون غير المسددة التي تبقيهن في عمق الفقر.

إن بقاء المرأة بدون عمل لا يعد إهداراً للموارد البشرية فقط وإنما سبب لفقر المرأة وحاجتها، خصوصا في ظل نقص مخصصات الرعاية الاجتماعية الحكومية والمتمثلة في إعانات الضمان الاجتماعي، الرعاية الصحية والمساكن المخفضة.

وفي دراسة مؤسسة الملك خالد الخيرية (2014) [52] والتي تم تطبيقها على عينة عشوائية من (3870) إمرأة فقيرة مستفيدة من خدمات الجمعيات الخيرية من جميع مناطق المملكة والبالغ عددها (13) منطقة، إدارية وجدت السمات والخصائص التالية للنساء الفقيرات:

- تقع أعمار النساء الفقيرات ما بين 20 سنة إلى 50 سنة.
- إن الحالة الاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع السعودي أن تكون أرملة في المرتبة الأولى، متزوجة في المرتبة الثانية، و مطلقة في المرتبة الثالثة. والمتزوجة زوجها لا يعمل في الأغلب.
- تعيش المرأة الفقيرة في أسرة متوسطة عدد أفرادها 5 – 6 أفراد. كما أنها تعيش في أسرة يغلب عليها أن لا أحد من أفرادها يعمل.
- إن متوسط عدد أطفال المرأة الفقيرة يتناسب مع نتائج الإحصاءات العامة التي تُظهر أن متوسط عدد الأطفال في الأسرة السعودية هو خمسة أطفال. مما يعني أن المرأة الفقيرة أمّ وأولادها يعيشون معها في الأغلب وبالتالي هي من تتحمل مسؤولية رعاية الأبناء.
- إن إحدى سمات المرأة الفقيرة في المجتمع السعودي انخفاض مستواها التعليمي، وتزداد نسبة انتشار الأمية بين النساء الفقيرات في المناطق الجنوبية والشمالية من المملكة وتقل في المناطق الوسطى، الشرقية والغربية. كما أظهرت الدراسة وجود عوامل متعددة ومتداخلة تلعب دوراً في الحد من تعليم المرأة وأن للرجل سلطة –إلى حد ما- في منع المرأة من حقها في التعليم.

- المرأة الفقيرة في المجتمع السعودي لا تعمل وذلك بسبب قلة فرص العمل المتاحة للمرأة بشكل عام في المجتمع، وقلة المهارات لدى معظم الفقيرات إما بسبب الأمية أو انخفاض مستوى التعليم.
- يعتبر معاش الضمان الاجتماعي المصدر الرئيسي لدخل معظم النساء الفقيرات مما يعني أن هناك اشكالية واضحة في قيمة الإعانة الحكومية للفقراء.

وعن العلاقة بين الطلاق والفقر، كشفت دراسة الفريح (2002) [53] عن أهم خمسة مشكلات اقتصادية تعاني منها المطلقة والمتمثلة في: تحمل المطلقة مسؤولية الصرف على أبنائها بنسبة 81 %، تسديد الفواتير بنسبة 64 %، الصرف على نفسها بنسبة 63 %، عدم القدرة على الحصول على عمل لسد احتياجاتها المادية بنسبة 48 % ومشكلة دفع الإيجار السنوي بنسبة 44 %.

إن فقر المرأة في المجتمع السعودي كما تناقش (الناجم 2012) [54] فقر نسبي فأوضاع المرأة الفقيرة السعودية ترتبط بأوضاع الفقر بشكل عام في السعودية ودخل الأفراد فيه، وبالتالي لا يمكن وصفه بالفقر المطلق وذلك لأن ما تحصل عليه المرأة الفقيرة من خدمات ودخل يتجاوز ما حدده البنك الدولي لوصف الفقر المدقع أو الفقر المطلق.

كما ترى الناجم (2012)[55] أن نظرة المجتمع السعودي للمرأة القائمة على التقليل من قدراتها وحقوقها تجعلها ضحية للفقر. كما أن غياب العمل الحقوقي والخطاب الديني الذي يحصر دور المرأة في الأسرة ويحد من فرص خروجها للعمل وانخراطها في الحياة العامة جعل مشكلات المرأة تتراكم وتتشابك وجعلها رغم كونها جزءاً من المجتمع وحراكه الاقتصادي والاجتماعي بحقوق أقل في كثير من الأحيان خاصة على المستوى التعليمي، المهني والأسري. ترى التركي وآخرون (2006)[56] بأن الخطاب الديني ترك تأثيرا محوريا على الدور الاجتماعي للمرأة ومكانتها في المجتمع السعودي وانعكس ذلك على فرصها في التعليم، العمل وحركتها في الفضاء العام بحيث أصبح تحجيم مجال حركة المرأة داخل الأسرة والمنزل من المسائل المحسومة في المجتمع.

النتائج والتوصيات:

إن مفهوم تأنيث الفقر في المجتمع السعودي يعكس هشاشة وضع المرأة الاقتصادي بحيث يمكن لأي إمرأة ان تنتقل من حالة من الاستقرار الاقتصادي إلى حالة من الفقر بمجرد تغير إحدى خصائصها الاجتماعية، كالانتقال من وضع المتزوجة إلى المطلقة إلى الأرملة. ومع تنوع

أسباب الفقر ما بين: الزواج المبكر، أو الطلاق، أو الترمل أو الهجران، أو إهمال العائل أو الانتماء لأسرة فقيرة، فالقاسم المشترك في جميع الحالات هو تدني مستوى التعليم وعدم توفر فرص العمل التي تتيح للنساء تحسين أوضاعهن المعيشية.

تتعامل مؤسسات الدولة الرسمية مع المرأة على اعتبارها ناقصة الأهلية وتابعة تبعية تامة للرجل، بحيث تحتاج إلى موافقة ولى أمرها والذي قد يكون الأبن أو الحفيد في بعض الأحيان لاستصدار موافقات على العمل واستخراج إثبات الهوية وجواز السفر. ويمتد ذلك إلى سن التشريعات الخاصة بنظام الرعاية الاجتماعية الخاص بالنساء، فهن وإن كن من أكثر الفئات المستفيدة من مساعدات الضمان الاجتماعي إلا أن حصولهن على الإعانة لا يتم بشكل مباشر إلا في حالة عدم وجود الرجل العائل، وعدا عن ذلك وبغض النظر عن وضع المرأة الاقتصادي فما دامت تحت وصاية الرجل فليس لها الحق عمليا في الحصول على المساعدة، بل يتم صرفها للعائل المفترض للأسرة ويترك له حرية التصرف فيما يستلمه من أموال بسبب إعالته المفترضة لها وذلك استناداً على الرجال ملزمون وفق الشريعة الإسلامية بالإنفاق على النساء. إلا أن هناك تعقيدات كثيرة تحول دون تحقيق ذلك بشكل يتطابق مع ما يجب أن يكون عليه، بحيث تبقى المرأة في حالة مستمرة من العوز والحرمان نتيجة تخلي الرجل عن الإنفاق أو لعدم كفاية ما يحصلون عليه بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة عدد أفراد الأسرة وتعدد الزوجات، أو لقيام الرجال بإنفاق الأموال على احتياجاتهم الشخصية، وغيرها من الأسباب الأمر الذي سيجعل مشكلة تأنيث الفقر مطروحة لفترة طويلة.

إن انتشار الفقر يشمل كلاً من الرجل والمرأة، ولكنه يمثل تحدياً أكبر على المرأة، حيث يعد وضع المرأة الفقيرة أكثر صعوبة من الرجل. فهي تعيش مثلها مثل الرجل في ظروف اقتصادية صعبة، إلا أنها تعاني من تحيزات ثقافية وسياسات تحد من إمكانية خروجها من دائرة الفقرة. في حين يمكن للرجل ولو نظريا على الأقل أن يحسن من وضعه المادي إذ تتوفر أمامه العديد من الفرص التي تتيح له ذلك. في حين تبقى المرأة أسيرة تمييز جندري يتمثل في منظومة علاقات جندرية تحتفظ بقوتها في كل ما يتعلق بالمرأة في المجتمع السعودي، وهو أمر ينطبق على جميع النساء في المجتمع السعودي على اختلاف طبقاتهن الاجتماعية ومستوياتهن المادية، إلا انه يبدو أكثر وضوحا لدى النساء الفقيرات.

إن جزءاً مهما من عملية تأنيث الفقر في المجتمع السعودي يقع على عاتق المرأة نفسها والتي

تقلل من إمكانياتها وقدرتها على تجاوز العديد من العقبات كنتيجة لعملية استبطان نظرة تحد من مكانتها كامرأة، بحيث تستدمج هذه الصورة وتصبح ممثلة لهويتها الجندرية من دون أن تدرك أنها تقاومها في الوقت نفسه. ولكن بطبيعة الحال لا يجب أن يلقى باللوم على المرأة وحدها، فهي توجد في سياق اجتماعي يعيد إنتاج عملية الاستبطان هذه بحيث تقع المسؤولية بدرجة أكبر على المجتمع، الذي وعلى الرغم من التوجهات الجديدة التي فرضتها طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها والظروف الاقتصادية والسياسية التي تجعل من عملية تطوير وضع المرأة أمراً ضروريا، من خلال تمكينها اقتصاديا وقانونيا لتتمكن من الوجود كأحد مقومات المجتمع وأحد عناصره الفاعلة، إلا انه لا يزال متأثرا بالرواسب الاجتماعية والأعراف والتقاليد التي لا تتناسب مع تلك المتغيرات والتحولات، والتي تقف عائقا أمام تحقيق تنمية اجتماعية شاملة تأخذ بالاعتبار أهمية جميع فئات المجتمع وأولوية مسألة النساء الفقيرات العائلات. على النقيض مما سبق ونظرا لتبني الدولة السعودية لبرنامج التحول الوطني(2020)، ورؤية (2030) لتحقيق التحول الاقتصادي من الرعوية إلى التنمية وما سيتم تبنيه من خطط طموحة وجريئة يرى المراقبون[57] بأن هناك فرصة فريدة لتحسين حقوق النساء والفقراء. حيث تم الإقرار بالحاجة إلى تشجيع المشاركة الكاملة للمرأة في سوق العمل، والتي ستعمل بدورها على دفع التغييرات الثقافية اللازمة لتمكين المرأة لتصبح أكثر انتاجاً اقتصادياً وأكثر استقلالية على حد سواء. إلا أن تحقيق ذلك مرهون بما سيتم استحداثه من قوانين تزيد من مجالات عمل المرأة وتوفر المزيد من الفرص الوظيفية لمتوسطات التعليم والأرامل والمطلقات، مع تسهيل الحصول على القروض الميسرة خاصة المتعلقة بالصناعات الصغيرة والوصول إلى أسواق التوزيع وتوفير الآليات التي تساعد النساء على النجاح. وذلك بالإضافة إلى زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي التي لاتتناسب مع تكاليف المعيشة ومتطلبات الأسر وخاصة في المدن، وضرورة ضمان حصول النساء على مستحقاتهن والقيام بمسح شامل للأسر الفقيرة لتحديد الأسر الأكثر فقرا والتي تحتاج إلى تدخل علاجي سريع يضمن خروجها من دائرة الفقر.

الهوامش:

1. Staffan Marklund (1990), Structure of Modern Poverty, Acta Sociologica, vol. 33 (2): pp 125- 140
2. Sylvia Chant (1996), Women-Headed Household: Diversity and Dynamics in the Developing World, London: Jo Camling, p.55

3. Ibid, p.30

4. Sylvia Chant (1996) Gender, Urban Development and Housing, New York: United Nations Development Program, Publications Series for Habitat, vol. 2.

5. Sylvia Chant (1997) Women-headed Households: Poorest of the Poor? Perspectives from 48-Mexico, Costa Roca and the Philippines, IDS Bulletin, vol. 28 (3), pp. 26

6. Sylvia Chant (2003) Female Household Headship and the Feminization of Poverty: facts, fictions and forward strategies, New Working Paper Series, Issue 9, Gender Institute, London: London School of Economics and Political Science.

7. Sylvia Chant (2007) Gender, Generation and Poverty: Exploring the 'Feminization of Poverty' in Africa, Asia and Latin America, Cheltenham: Edward Elgar.

8. Sylvia Chant (2008) The 'Feminization of Poverty' and the 'Feminization of Anti-Poverty Programs: Room for Revision? Journal of Development Studies, vol. 44 (2), pp. 165- 197

9. Sylvia Chant (2007) Ibid, p. 52

10. J. Mayers and C. Gill (2004) Poor, Rural and Female: Under-Studied, Under-Counseled, More At-Risk, Journal of Mental Health Counseling, vol. 26 (3): pp 225- 242, p. 225

11. Sylvia Chant (2008) The 'Feminization of Poverty' and the 'Feminization of Anti-Poverty Programs: Room for Revision? Ibid.

12. Steven Pressman (2003), Explaining the Gender Poverty Cap in Developed and Transitional Economies, Journal of Economic Issues, vol. 136I, Issue. 1.

13. Paul Gorski (2010) the myth of the "culture of poverty", in K. Finsterbusch (Ed), Annual Editions: Social Problems. Boston,MA:McGraw-Hill

14. Mayra Buvinic and Geeta Rao Cupta (1997) Female-Headed Households and Female-Maintained Families: Are They Worth Targeting to Reduce Poverty In Developing Countries?, Economic Development and Cultural Change, Downloaded on 14 June 2015 from JSTOR. com. vol. 45 (2): pp 259- 280

15. Stephan Kasen & Tobias Lechtenfeld & Felix Povel (2011) What about the Women? Female Headship, Poverty and Vulnerability in Thailand and Vietnam, Courant Research Center: Poverty, Equity and Growth, discussion paper 76, Courant Research Center PEC. مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، 2015

16. Ibid, p. 259

17. هذه المصطلحا ت هي ترجمة ل «mother-centered»، «female-led»، «female-maintained»، «single-parent»، and «male-absent»، Ibid، p. 260

18. Sylvia Chant (1989), Ibid, p.33

19. Steven Pressman (1997), Comments on Peterson's "The Feminization of Poverty", Journal of Economic Issues, vol. 23 (1): pp 231- 238

20. S. Modirwa & O. I. Oladele (2012) Food Security among Male and Female-headed Households in Eden District Municipality of the Wetstern Cape, South Africa, Journal of Human ecology, vol, 37 (1), 29- 35

21. Talip Kilic & Amparo Palacios-Lopez & Markus Goldstein (2015) Caught in a Productivity Trap: A Distributional Perspective on Gender Differences in Malawian Agriculture, World Development, vol, 70, pp 416- 463

22. M. Buvinic and G.R. Gupta (1997) Female-Headed Households and Female-Maintained Families: Are They Worth Targeting to Reduce Poverty in Developing Countries?, Economic Development and Cultural Change, vol. 45 (2), 259- 280

23. Ibid, p.260

24. Ibid, p. 330

25. Janice Peterson (1987) Ibid, p. 330

26. Ibid, p. 333

27. "الوظائف الوردية" هي مصطلح كل من تاياميو وميتشل (2001) ويقصد بها الوظائف ذات الدوام الجزئي أو رواتب منخفضة M. Tiamiyu and S. Mitchell (2001) Welfare Reform: Can Higher Education Reduce the Feminization of Poverty, the Urban Review, vol. 33 (1): pp 47 -56, p.55

28. Suzan Thomas (1994) From the Culture of Poverty to the Culture of Single Motherhood: The New Poverty Paradigm, Women and Politics, vol. 33, 47- 56

29. مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

30. عبدالعزيز الغريب (2005) الفقر في السعودية: قراءة اجتماعية للتدابير المجتمعية المتخذة لمواجهته، مجلة المستقبل العربي، العدد. 311، 41-62

31. منصور بن عسكر (2007) دور الصندوق الخيري الوطني في معالجة الفقر في المجتمع السعودي، أعمال المؤتمر العلمي الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية-الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي-مصر، 235-244

32. أبوبكر باقادر (2008) الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون، البحرين: سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية العدد (47)

33. راشد الباز (2005) برامج الرعاية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية: الرياض، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة

34. نشرت وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية سبعة تقارير بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تقدم السعودية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أولها في العام 2002

35. الأهداف التنموية للألفية 1435هـ/2014 وزارة الاقتصاد والتخطيط

36. أديب نعمة (2007) التعريف بالأهداف التنموية للألفية وكيفية أعداد تقارير الدول بشأن متابعة تنفيذها، ندوة الأهداف التنموية للألفية وتوظيفها في السياسات الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض

37. جمعية البر بالمنطقة الشرقية (2003) قياس خط الفقر في المملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية، الدمام: مركز الدراسات الإنسانية والاجتماعية

38. الجازي الشبيكي (2004) المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع السعودي، بحث مقدم للقاء الوطني الثالث للحوار الوطني المقام بالمدينة المنورة. من موقع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني

39. راشد الباز (2005) برامج الرعاية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة

40. سامي الدامغ (1435هـ) خط الكفاية في المملكة العربية السعودية، الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية

41. عبدالرزاق الفارس (2001) الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 24

42. Loubna Skalli (2001) Women and Poverty in Morocco, Feminist Review, No. 69, pp. 73- 89

43. الفقر المؤنث: سماته وخصائصه في المجتمع السعودي (2014) مؤسسة الملك خالد الخيرية

44. Abdulmalic AlHussain (2009) Poverty in Modern Saudi Society: Causes, Consequences and Government Polices, M.A Dissertation, Durham University, Durham: UK

45. مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. 2015

46. Ibid

47. مجيدة الناجم (2012) خصائص فقر المرأة في المجتمع السعودي من المنظور النوعي: دراسة مطبقة على المستفيدات من الجمعيات الخيرية في المنطقة الشرقية، https://alasmari.files.wordpress.com/.../d8aed8b5d8a7d8a6d8b5-d981d9.

48. وزارة الشؤون الاجتماعية، الكتاب الإحصائي السنوي للعام المالي 1433/1434هـ

49. نوره السعد وأخريات (2005) خصائص الفقر بين أسر النساء العائلات: دراسة تحليلية وصفية على النساء العائلات اللاتي يتلقين مساعدات من كل من الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية بجدة، دراسة غير منشورة، جامعة الملك عبدالعزيز، معهد البحوث والاستشارات

50. عزيزة النعيم (2009) الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية: دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض، إضافات، العدد الخامس، ص ص: 117-137

51. نوره السعد وأخريات (2005) خصائص الفقر بين النساء العائلات Ibid

52. الفقر المؤنث: سماته وخصائصه في المجتمع السعودي (2014) مركز إيفاد للدراسات والاستشارات، مؤسسة الملك خالد الخيرية

53. آمال الفريح (2002) التكيف الاقتصادي للمرأة السعودية المطلقة، ورقة عمل تم تقديمها في الملتقى الثالث لندوة ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، مركز الدراسات الجامعية بجامعة الملك سعود.

54. مجيدة الناجم (2012) خصائص فقر المرأة في المجتمع السعودي من المنظور النوعي، Ibid

55. تصريح مقرر الأمم المتحدة الخاص بالفقر المدقع وحقوق الإنسان فيليب الستون في ختام زيارته للمملكة العربية السعودية 2017/1/19

56. مجيدة الناجم (2012) Ibid

57. ثريا التركي وآخرون (2006) جدة أم الرخا والشدة: تحولات الحياة الأسرية بين فترتين، القاهرة: دار الشروق

المراجع العربية:

1. أبوبكر باقادر (2008) الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون، البحرين: سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية العدد (47).
2. أديب نعمة (2007) التعريف بالأهداف التنموية للألفية وكيفية أعداد تقارير الدول بشأن متابعة تنفيذها، ندوة الأهداف التنموية للألفية وتوظيفها في السياسات الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض.
3. آمال الفريح (2002) التكيف الاقتصادي للمرأة السعودية المطلقة، ورقة عمل تم تقديمها في الملتقى الثالث لندوة ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، مركز الدراسات الجامعية بجامعة الملك سعود.
4. الأهداف التنموية للألفية 1435هـ/2014 وزارة الاقتصاد والتخطيط ، المملكة العربية السعودية.
5. ثريا التركي وآخرون (2006) جدة أم الرخا والشدة: تحولات الحياة الأسرية بين فترتين، القاهرة: دار الشروق.
6. الجازي الشبيكي (2004) المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع السعودي، بحث مقدم للقاء الوطني الثالث للحوار الوطني المقام بالمدينة المنورة. من موقع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.
7. جمعية البر بالمنطقة الشرقية (2003) قياس خط الفقر في المملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية، الدمام: مركز الدراسات الإنسانية والاجتماعية.
8. راشد الباز (2005) برامج الرعاية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية: الرياض، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة.
9. سامي الدامغ (1435هـ) خط الكفاية في المملكة العربية السعودية، الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية.
10. عبدالرزاق الفارس (2001) الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
11. عبدالعزيز الغريب (2005) الفقر في السعودية: قراءة اجتماعية للتدابير المجتمعية المتخذة لمواجهته، مجلة المستقبل العربي، العدد. 311، ص ص 41-62

12. عزيزة النعيم (2009) الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية: دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض، إضافات، العدد الخامس، ص ص: 117-137.

13. الفقر المؤنث: سماته وخصائصه في المجتمع السعودي (2014) مركز إيفاد للدراسات والاستشارات، مؤسسة الملك خالد الخيرية.

14. فيليب الستون (2017) www.un.org/arabic/news/story تاريخ الإطلاع 2017/1/30.

15. مجيدة الناجم (2012) خصائص فقر المرأة في المجتمع السعودي من المنظور النوعي: دراسة مطبقة على المستفيدات من الجمعيات الخيرية في المنطقة الشرقية، https://alasmari.files.wordpress.com/.../d8aed8b5d8a7d8a6d8b5-d981d9.

16. منصور ابن عسكر (2007) دور الصندوق الخيري الوطني في معالجة الفقر في المجتمع السعودي، أعمال المؤتمر العلمي الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية-الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي-مصر، ص ص 235-244

17. نوره السعد وأخريات (2005) خصائص الفقر بين أسر النساء العائلات: دراسة تحليلية وصفية على النساء العائلات اللاتي يتلقين مساعدات من كل من الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية بجدة، دراسة غير منشورة، جامعة الملك عبدالعزيز، معهد البحوث والاستشارات.

المراجع الأجنبية:

1. Susan Bullock (1994) Women and Work, London: Zed

2. Mayra Buvinic and Geeta Rao Cupta (1997) Female-Headed Households and Female-Maintained Families: Are They Worth Targeting to Reduce Poverty In Developing Countries?, Economic Development and Cultural Change, Downloaded on 14 June 2015 from JSTOR.com. vol: 45 (2): 259 -280

3. Sylvia Chant (1996), Women-Headed Household: Diversity and Dynamics in the Developing World, London: Jo Camling,

4. Sylvia Chant (1996) Gender, Urban Development and Housing, New York: United Nations Development Program, Publications Series for Habitat, vol. 2.

5. Sylvia Chant (1997) Women-headed Households: Poorest of the Poor? Perspectives from Mexico, Costa Roca and the Philippines, IDS Bulletin, vol. 28 (3), pp. 26- 48

6. Sylvia Chant (2003) Female Household Headship and the Feminization of Poverty: facts, fictions and forward strategies, New Working Paper Series, Issue 9, Gender Institute, London: London School of Economics and Political Science.

7. Sylvia Chant (2007) Gender, Generation and Poverty: Exploring the 'Feminization of Poverty' in Africa, Asia and Latin America, Cheltenham: Edward Elgar.

8. Sylvia Chant (2008) The 'Feminization of Poverty' and the 'Feminization of Anti-Poverty Programs: Room for Revision? Journal of Development Studies, vol. 44 (2), pp. 165- 197

9. Paul Gorski (2010) the myth of the "culture of poverty", in K. Finsterbusch (Ed), Annual Editions: Social Problems. Boston,MA:McGraw-Hill

10. Abdulmalic AlHussain (2009) Poverty in Modern Saudi Society: Causes, Consequences and Government Polices, M.A Dissertation, Durham University, Durham: UK

11. Talip Kilic & Amparo Palacios-Lopez & Markus Goldstein (2015) Caught in a Productivity Trap: A Distributional Perspective on Gender Differences in Malawian Agriculture, World Development, vol, 70, pp 416- 463

12. Staffan Marklund (1990), Structure of Modern Poverty, Acta Sociologica, vol. 33 (2): pp 125- 140

13. J. Mayers and C. Gill (2004) Poor, Rural and Female: Under-Studied, Under-Counseled, More At-Risk, Journal of Mental Health Counseling, vol. 26, No (3): pp 225- 242

14. S. Modirwa & O. I. Oladele (2012) Food Security among Male and Female-headed Households in Eden District Municipality of the Wetstern Cape, South Africa, Journal of Human ecology, vol, 37 (1): pp 29- 35

15. Janice Peterson (1987) The Feminization of Poverty, Journal of Economic Issues, vol. 21 (1): pp 329- 337

16. Steven Pressman (2003), Explaining the Gender Poverty Cap in Developed and Transitional Economies, Journal of Economic Issues, vol. 36 (1): 231 -238

17. Loubna Skalli (2001) Women and Poverty in Morocco, Feminist Review, No. 69, pp. 73- 89

18. M. Tiamiyu and S. Mitchell (2001) Welfare Reform: Can Higher Education Reduce the Feminization of Poverty, the Urban Review, vol. 33 (1): pp 47- 56

19. Suzan Thomas (1994) From the Culture of Poverty to the Culture of Single Motherhood: The New Poverty Paradigm, Women and Politics, vol. 33, pp. 47 -56

20. Stephan Kasen & Tobias Lechtenfeld & Felix Povel (2011) What about the Women? Female Headship, Poverty and Vulnerability in Thailand and Vietnam, Courant Research Center: Poverty, Equity and Growth, discussion paper 76, Courant Research Center PEC.

Female Headed-household and Poverty: A reading in Feminization of Poverty's literature in Saudi Arabia

Dr. Noura Faraj Al Mosa'ed •

Introduction

The focus of this study is on reviewing the literature on Feminization of Poverty in Saudi Arabia. Since the emergence of the term in Peterson's writing in 1987, many studies have been conducted on poor women to determine the characteristics and causes of women's poverty. Many studies, moreover, have accepted or rejected the term.

The aim of this study is to prove the existence of feminization of poverty in Saudi Arabia, based on the official statistics of the national Social Security which reflects the high percentage of women on Social Security data base. The study aims furthermore, to explore the characteristics of poor women in Saudi Arabia which are mainly widowed women, and those who are married, their husbands are unemployed, women living in middle sized families consists of five children and has divorced and/or widowed daughters who are the breadwinners of their own families and the care takers of its members. Those women have no stable income and the Social Security allowance is their main income, have low educational level and/or illiterate, they also lack occupational skills that might support additional income. Finally, these women either own traditional homes or live in rented houses.

Key words: Feminization of Poverty. Women's Poverty. Poverty in Saudi Arabia. Women and Poverty in Saudi Arabia. Female-headed Household. The Characteristics of Female-headed Household.

• Associate Professor, Faculty of Arts and Humanities, Jeddah